جامعة عين شمس
كلية الحقوق

مــدى تأثير قواعد القانون المدني في تفسير النصوص الخاصة بجرائم الأموال وتطبيقاتها

دراسة مقارنـة

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من

رضا محمد إبراهيم الشاذلي

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور عبد الأحد جمال الدين **أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة عين شمس**

وزيــر الشبــاب والـرياضة الأسبـق

(رئـيسا)

الأستاذ الدكتور محمد أبو العلا عقيـدة **أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة عين شمس**

رئـيس القســم الفـرنسي بالكليــة

العميد السابق لكلية الحقوق جامعة الإمـارات العربية

(مشرفا وعضوا)

الأستاذ الدكتور السيـد عيـد نـايـل **أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس**

وكيـل الكليــة لشئــون المجتمـع والبيئـة

(مشرفا ًو عضـوا)

الأستاذ الدكتور محمـود كبيـش **أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة**

(عضـوا)

فهرس تحليلي للموضوعات

الموضوع	الصفحة
* **مقدمة**	11
1. تحديد المشكلة	12
2 . أهمية الدراسة	14
3 . الغرض من الدراسة	16
4 . منهج الدراسة	17
5 . خطة البحث	18
فصل تمهيدي	
التطور التاريخي لجرائم الأموال	21
* **تمهيد وتقسيم**	23
المبحث الأول : جرائم الأموال في التشريعات القديمة	23
أولاً : جرائم الأموال في القانون الفرعوني.....	24
ثانياً : جرائم الأموال في القانون الروماني.....ـ	26
المبحث الثاني : جرائم الأموال في التشريعات الحديثة	
القسم الأول	
نحو بناء نظرية عامة لجرائم الأموال	35
* **تمهيد وتقسيم**	37
* ذاتية القاعدة الجنائية	39
(1) المقصود بإستقلال القاعدة الجنائية	40
النظرية الأولى : التبعية المطلقة	41
(أ) الفقيه بندنج	42
(ب) الفقيه بيلنج	42
	45
	47
	48

(ج) الفقيه جرسبيني	
النظرية الثانية : الإستقلال المطلق	
النظرية الثالثة : نظرية التبعية النسبية	
النظرية الرابعة : وحدة النظام القانوني في الدولة.....	51
الباب الأول	
الأحكام الموضوعية المشتركة في جرائم الأموال	
*** تمهيد وتقسيم**	53
الفصل الأول	53
ماهية المال	54
*** تمهيد وتقسيم**	54
المبحث الأول : تعريف المال	
المطلب الأول : مفهوم المال في القانون المدني والفقه الإسلامي	58
أولاً: مفهوم المال في القانون المدني.....	59
* مدى جواز إعتبار الأجزاء التي تنفصل عن جسم الإنسان بمثابة أموال.....	62 62 71
ثانياً: مفهوم المال في الفقه الإسلامي.....	73 74
المطلب الثاني : مفهوم المال في القانون الجنائي	74
(1) مدلول المال في القانون الجنائي	74 75
(2) قيمة المال	78
المبحث الثاني : تعريف المنقول	80 80
المطلب الأول : مفهوم المنقول في القانون المدني	80
الفرع الأول : مدلول العقار	82 84
***** المقصود بالعقار	86
(أ) العقار بطبيعته	86 88

(ب) العقار بالتخصيص	
الفرع الثاني : مدلول المنقول	88
أولاً: مدلول المنقول في القانون المدني.....	
(أ) المنقول بطبيعته	89
(ب) المنقول بحسب المآل	
ثانياً: مدلول المنقول في الفقه الإسلامي.....	
المطلب الثاني : مفهوم المنقول في القانون الجنائي	
أولاً : نطاق المنقول في القانون الجنائي	93
ثانياً : تحديد طبيعة المنقول محل جرائم الأموال	95
ثالثـاً : النتـائج المترتبـة علـى فقـد المـال لصـفة المنقول أو الطبيعة المادية له	95 98 101
رابعاً: مدى قابلية القوى الكهربائية وخطوط التليفون لأن تكون محلاً في جرائم الأموال	102 103 106
الفصل الثاني	110
أحكام ملكية الأموال	113 115
* **تمهيد وقسيم :**	115
المبحث الأول : المال المملوك للجاني	116 117
* القاعدة العامة	118
أولاً : تحديد المالك في حالة المبيع المعين بالنوع والذات ..	119 123
ثانياً : تحديد المالك في البيع المعلق على شرط	126
1- البيع المعلق على شرط فاسخ.....	129
2- البيع المعلق على شرط واقف.....	129 136
* البيع بالتقسيط وشرط الاحتفاظ بالملكية.....	137
* المنع من التصرف وموقف جرائم الأموال منه.....	139
* موقف الفقه الإسلامي.....	

المبحث الثاني : أحكام الأشياء المباحة	
* القاعدة العامة	143
* شروط كسب ملكية الأشياء المباحة بطريق الإستيلاء ...	144
* أنواع الأشياء المباحة	144
أولاً : المنقول الذي لا مالك له بحسب الأصل	145
* أثـر تـرخيص الجهـة الإداريـة بإسـتغلال بعـض المناطق على جرائم الأموال	153
ثانياً : الأشياء المتروكة	157
* حكم الجثث وما يوضع في المقبرة	159
المبحث الثالث : المال المملوك للغير	160
أولاً : المال المملوك على الشيوع	160
ثانياً : الآثار	164
ثالثاً : ملكية الكنز	171
رابعاً : ملكية الأموال الضائعة أو المفقودة	
الفصل الثالث	175
الحيازة ودورها بالنسبة لجرائم الأموال	
* **تمهيد** :	
المبحث الأول : ماهية الحيازة في القانون المدني	
أولاً : تعريف الحيازة	179
ثانياً : عناصر الحيازة	180
ثالثاً : صفات الحيازة وعيوبها	181
رابعاً : أنواع الحيازة	182
المبحث الثاني : دور الحيازة بالنسبة لجرائم الأموال	182
المطلب الأول : المحاولات الفقهية لتحديد ماهية الإختلاس ...	183
أولاً : النظرية التقليدية .....(	185
ثانياً : النظرية الحديثة	185
	186
	188

المطلب الثاني: أثر الحيازة في تحديد النموذج القانوني لجرائم الأموال	188
	189
الباب الثاني	195
الأحكام الإجرائية المشتركة في جرائم الأموال	195
	197
* **تمهيد وتقسيم**	198
	200
	205
الفصل الأول	206
القيود الإجرائية الخاصة بجرائم الأموال	207
	207
* **تمهيد وتقسيم**	208
المبحث الأول : الخصائص العامة للقيود الإجرائية	209
	209
أولاً : لا قيد إجرائي بغير نص	210
ثانياً : تعلق القيود الإجرائية بالنظام العام	210
ثالثاً : الآثار المترتبة على إزالة القيد الإجرائي ومخالفتة	
رابعاً : تحديد القيود الإجرائية	
المبحث الثاني : القيود الإجرائية الخاصة بجرائم الأموال	
المطلب الأول : ماهية القيد الوارد في المادة 312 عقوبات	215
أولاً : التطور التشريعي للقيد	
ثانياً : الحكمة من تقرير هذا القيد	216
ثالثاً : الطبيعة القانونية للقيد الوارد في المادة 312 عقوبات...	219
رابعاً : الجرائم التي يشملها القيد	
المطلب الثاني : الشروط الواجب توافرها لتطبيق القيد	
أولاً : المدة التي يجب تقديم الشكوى خلالها	221
ثانياً : شكل الشكوى والجهة التي تقدم إليها	223
ثالثاً : من له حق تقديم الشكوى.....	223
رابعاً : ضرورة توافر صفة خاصة في الجاني	226
	229
	231
	231

خامساً : وقوع الجريمة إضراراً بالأصل أو الفرع أو بالزوج ..	234
	235
المطلب الثالث : الأحكام المترتبة على تطبيق القيد	237
الفرع الأول : الأحكام الموضوعية للقيد	238
أولاً : تأثير القيد على الصفة الإجرامية	239
ثانياً : عدم تأثير القيد على وصف الجريمة	
ثالثاً : الطبيعة الشخصية للقيد	239
الفرع الثاني : الأحكام الإجرائية للقيد	
أولاً : غل يد النيابة العامة قبل تقديم الشكوى	243
ثانياً : انقضاء الحق في الشكوى	
ثالثاً : مدى جواز تطبيق المادة 18 مكرراً (أ) إجراءات جنائية على جرائم الأموال بين الأصول والفروع.....	245
رابعاً : الحكم بإعتبار المدعي المدني تاركاً لدعواه المدنية وأثره على الشكوى	247 249
خامساً : سلطة المجني عليه في إيقاف تنفيذ الحكم النهائي	249
الفصل الثاني	251 255
أحكام الإختصاص	256
*** تمهيد :**	
المبحث الأول : إختصاص القاضي الجنائي بالمسائل غير الجنائية	257
أولاً : التفرقة بين أركان الجريمة وشروطها المفترضة..... 23	
ثانياً : التفرقة بين المسائل الأولية والمسائل الفرعية.....	260
ثالثاً : طبيعة الشروط المفترضة في جرائم الأموال 29	
المبحث الثاني : نطاق تطبيق القانون الأجنبي	
أولاً : عدم جواز تطبيق القانون الجنائي الأجنبي.....	
ثانياً : مدى جواز تطبيق القانون غير الجنائي الأجنبي.....	267

ثالثاً : قواعد التنازع بشأن الأموال المنقولة	
المبحث الثالث : حجية الأحكام الصادرة في الشروط المفترضة ..	
أولاً : مدى إعتبار الفصل في الشروط المفترضة حكماً.....	
ثانياً : طبيعة الحكم الفاصل في الشرط المفترض	
ثالثاً : حجية الحكم الصادر في شأن الشرط المفترض أمام القضاء المدني	271
رابعاً : نطاق حجية الأحكام الجنائية المتعارضة أمام القضاء المدني	273
خامساً : تعلق حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني بالنظام العام	274 274
الفصل الثالث	275
أحكام الإثبات	285
* **تمهيد وتقسيم** :	285 286
المبحث الأول : مبدأ حرية إقتناع القاضي الجنائي	287 289
أولاً : ماهية المبدأ	
ثانياً : ضوابط تطبيق مبدأ إقتناع القاضي الجنائي.....	
ثالثاً : القيود الواردة على مبدأ حرية إقتناع القاضي الجنائي.	293
المبحث الثاني : أحكام الإثبات الخاصة بجرائم الأموال	293
أولاً : شروط إلتزام القاضي الجنائي بقواعد الإثبات الخاصة بالمسائل غير الجنائية.....	293 294 301
ثانياً : مدى تعلق قواعد الإثبات الخاصة بالمسائل غير الجنائية بالنظام العام.....	301 304
القسم الثاني	307 309
تطبيق النظرية العامة على جريمة خيانة الأمانة	310
* **تمهيد وتقسيم**	317 323

324	
325	**الباب الأول**
325	**الشروط المفترضة في جريمة خيانة الأمانة**
326	
327	*** تمهيد وتقسيم** .....
331	**الفصل الأول**
331	**التسليم الناقل للحيازة الناقصة**
336	
336	*** تمهيد** .....
342	**المبحث الأول** : ماهية التسليم وشروطه .....
350	**أولاً** : ماهية التسليم .....
350	**ثانياً** : شروط التسليم .....
354	**المبحث الثاني** : صور التسليم .....
367	**أولاً** : التسليم الحقيقي أو الفعلي.....
	ثانياً : التسليم الرمزي .....
	ثالثاً : التسليم الإعتباري أو الحكمي .....
373	**رابعاً** : التسليم الصوري 3
	الفصل الثاني
	ماهية عقود الأمانة
375	
376	*** تمهيد وتقسيم** .....
376	**المبحث الأول** : الأحكام العامة لعقود الأمانة .....
	المطلب الأول : القواعد المشتركة لعقود الأمانة .....
376	**أولاً** : الحصر التشريعي لعقود الأمانة.....
378	**ثانياً** : بطلان العقد .....
379	**ثالثاً** : إختصاص القاضي الجنائي بتكييف عقد الأمانة
379	**رابعاً** : تجديد عقد الأمانة أو إستبداله .....
383	**خامساً** : إثبات عقد الأمانة .....
391	

المطلب الثاني : قواعد إثبات عقد الأمانة	396
أولاً : قاعدة الإثبات بالكتابة.....	396
ثانياً : الإقرار كوسيلة لإثبات عقد الأمانة.....	396
ثالثاً : سقوط الحق في التمسك بالإثبات بالكتابة	401
المبحث الثاني : الأحكام الخاصة بعقود الأمانة	402
المطلب الأول : عقد الوديعة	404
أولاً : مدلول الوديعة في القانون المدني.....	
ثانياً : أنواع الوديعة	405
ثالثاً : آثار الوديعة	
رابعاً : مدلول الوديعة في جريمة خيانة الأمانة	406
خامساً :ماهية الإخلال بالإلتزامات الذي تقوم به جريمة خيانة الأمانة	
المطلب الثاني : عقدا الإيجار والرهن	407
أولاً : عقد الإيجار	
ثانياً : عقد الرهن	408
المطلب الثالث : عقود الأمانة الأخرى	408
أولاً : عقد عارية الإستعمال	
ثانياً : عقد الوكالة	
ثالثاً : عقود العمل والمقاولة والخدمات المجانية (القيام بعمل مادي)	
الباب الثاني	
أركان جريمة خيانة الأمانة	411
	412
*** تمهيد وتقسيم**	412
الفصل الأول	413
الركن المادي لجريمة خيانة الأمانة	413
	415
*** تمهيد**	417
	418
	418

المبحث الأول : الفعل المادي في جريمة خيانة الأمانة	420
المطلب الأول : مدى حصر المشرع المصري لصور الفعل المادي ..	441
أولاً : صور الفعل المادي في جريمة خيانة الأمانة وردت على سبيل التمثيل	442
ثانياً : حصر المشرع للأفعال المكونة لخيانة الأمانة	442
المطلب الثاني : صور الفعل المادي في جريمة خيانة الأمانة ...	444
أولاً : الإختلاس.....	446
ثانياً : التبديد	446
ثالثاً : الإستعمال	446
المبحث الثاني : مدى إعتبار الضرر عنصراً في الركن المادي للجريمة	448
المطلب الأول : ماهية الضرر في جريمة خيانة الأمانة	449
أولاً : تعريف الضرر وبيان صوره	452
ثانياً : شخص المضرور (بمن يلحق الضرر)	453
ثالثاً : حكم إنتفاء الضرر	458
المطلب الثاني : الخلاف الفقهي حول موضع الضرر في جريمة خيانة الأمانة	461
أولاً : الرأي القائل بأن الضرر يمثل النتيجة الإجرامية في خيانة الأمانة	463
ثانياً : الرأي القائل بأن الضرر من قبيل الأثر المترتب على الجريمة	269
ثالثاً : الرأي القائل بأن الضرر يعد ركناً مستقلاً في جريمة خيانة الأمانة	469
رابعاً: الرأي القائل بإندماج الضرر في السلوك المادي للجريمة	485
خامساً : موضع الضررفي جريمة خيانة الأمانة	489

الفصل الثاني

الركن المعنوي في جريمة خيانة الأمانة

*** تمهيد** .....

المبحث الأول : ماهية القصد وأنواعه .....

المطلب الأول : ماهية القصد الجنائي .....

الفرع الأول: الخلاف الفقهي حول تحديد عناصر القصد الجنائي

أولاً : نظرية العلم ....

ثانياً : نظرية الإرادة .....

ثالثاً : حقيقة القصد الجنائي وعناصره .....

الفرع الثاني: تعريف القصد الجنائي .....

أولاً : مفهوم القصد الجنائي .....

ثانياً : عناصر القصد الجنائي .....

المبحث الثاني : القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة.....

المطلب الأول : مدلول القصد العام في جريمة خيانة الأمانة

أولاً : العلم .....

ثانياً : الإرادة .....

المطلب الثاني : مدى تطلب القانون لقصد خاص في جريمة خيانة الأمانة.....

أولاً : ضرورة توافر قصد خاص في جريمة خيانة الأمانة

ثانياً : عدم تطلب قصد خاص في جريمة خيانة الأمانة ...

ثالثاً : موقف القضاء .....

المطلب الثالث : أثر الدفوع المدنية على توافر القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة.....

أولاً : الدفع بالحق في الحبس .....

ثانياً : الدفع بالمقاصة .....
ثالثاً : القواعد التي يطبقها القاضي الجنائي على الدفوع
* **خاتمة** .....
* **قائمة المراجع** .....
أولاً : باللغة العربية .....
ثانياً : بالغة الأجنبية .....
* **فهرس تحليلي للموضوعات** .....

مقدمة عامة

يهدف القانون إلى حماية الحقوق والمصالح التي تشبع إحتياجات الفرد والمجتمع ، فالإنسان بحكم طبيعته ، وبناء على عضويته في المجتمع تتولد لديه حقوق وحريات تشبع إحتياجات مختلفة (1) . وإذا كانت هذه الحقوق وتلك الحريات تتصل بكافة فروع القانون ، فإنه من الطبيعي أن يكون القانون الجنائي بفرعيه (الموضوعي والإجرائي) أقرب هذه الفروع إلى تلك الحقوق ، فما وضع هذا القانون إلا لحمايتها . إذ يقوم بتجريم الأفعال الماسة بها والمعاقبة عليها ، مثل المساس بالحق في الحياة ، أو بحق الملكية ، أو بالحق في الحياة الخاصة .

ويتميز القانون الجنائي بأن قواعده تتسم بقوة التأثير على السلوك الإجتماعي . ويبدو ذلك واضحاً في قانون العقوبات الذي يفرض أنماطاً من السلوك ويرتب عقوبة على مخالفتها (2) . لذلك قيل . بحق . أن الحماية الجنائية للحقوق والحريات تنطوي في الوقت نفسه على حماية النظام العام الذي يتأذى من المساس به ، ومن المساس بها (3).

ويعد حق الملكية أقدم الحقوق المالية التي خلع عليها المشرع حمايته الجنائية منذ فجر التاريخ ، ويرجع ذلك إلى ما يشغله هذا الحق من مكانة سامية في المجتمع ، إذ يأتي في المرتبة التالية لحق الحياة ، باعتباره أهم مقوماتها .

---

(1) Cambot (P.) : La protection constitutionnelle de la liberté indviduelle en France et en Espagne, Economica, 1998, p.109.

(2) الدكتور أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات ، دار الشروق ، القاهرة 1999، ص 100 ؛ ولنفس المؤلف : الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية ، 1995 ، ص 42 ؛ الدكتور عبد الأحد جمال الدين : الشرعية الجنائية ، دروس ألقيت على طلبة دبلوم القانون الجنائي ، بكلية الحقوق جامعة عين شمس ، ص 25 وما بعدها.

(3) الدكتور أحمد فتحي سرور : الحماية الدستورية للحقوق ، المرجع السابق، ص 101.

بيد أن قواعد القانون الجنائي لا تحمي كافة الحقوق المالية ، العيني منها والشخصي (1) ، بل تقصر حمايتها على بعض هذه الحقوق دون غيرها . وتبرير هذه الظاهرة أن المشرع لكي يحدد موقفه من المصالح القانونية المتعددة التي يزخر بها النظام القانوني فإنه يلجأ إلى عدد من الوسائل لحمايتها ضد كل إعتداء أو تعريض للخطر . ووسائل الحماية هذه قد تتمثل في إجراء معين ، أو دعوى معينة ، أو جزاء معين . والجزاء بدوره قد يتعدد ، فقد يكون الجزاء جنائياً ، كما قد يكون غير جنائي . وأمام تعدد المصالح القانونية وتعدد وسائل الحماية ينظر المشرع إلى كل هذه الجزاءات فيتخير من بينها الجزاء الملائم ، أو بالأحرى الجزاء الكافي ، ضارباً صفحاً عن تفاوت أهمية كل من هذه المصالح . إذ الحماية في نوعها لا تتوقف على المصلحة في أهميتها . وبصرف النظر عن تفاوت درجات الخطورة التي تنطوي عليها وسائل الإعتداء على هذه المصالح القانونية (2).

لذلك ، فإن المشرع عندما تدخل وخلع حمايته الجنائية على الأموال ، فقد قصر هذه الحماية في العدوان المباشر على أحد العناصر المكونة للذمة المالية لأحد الأفراد .

1 . تحديد المشكلة :

فعناصر الذمة المالية هي المحل المادي لجرائم الأموال ،إذ تقع هذه الجرائم دائماً إعتداءً على حقوق مالية . ويمثل المال المحور الأساسي الذي تدور في فلكه هذه الفئة من الجرائم ، وتشترك جميعها في الإعتداء عليه .

---

(1) لمزيد حول تقسيم الحقوق إلى عينية وشخصية ، انظر : الدكتور حسن كيرة : أصول القانون ، 1959 ، ص 27 وما بعدها ؛ الدكتور توفيق حسن فرج : المدخل للعلوم القانونية ، 1960 ؛ الدكتور ثروت أنيس الأسيوطي: فلسفة التاريخ العقابي، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة يناير 1969 ص217.

(2) الدكتور عبد الفتاح الصيفي : قانون العقوبات ، القسم الخاص، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 2000 ، ص 600 .